الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 **شعبان** 1436 –2 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	20

شوريّ ينتقد بعض أعمال "الهيئة" ويدعو إلى فتح فروع لها في مناطق المملكة

هيئة حقوق الإنسان ترفع تقرير رقابة السجون إلى المليك..

وتؤكد معالجة "الداخلية" لملاحظاتها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053321

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أكدت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها السنوي للعام 34 1435 الذي ناقشه مجلس الشورى يوم أمس الاثنين مباشرتها خلال عام التقرير لشكوى 1089 موقوفا في السجون العامة، وإدارة الوافدين، والمباحث العامة، ودور التوقيف بمراكز الشرط، والبحث الجنائي، ومكافحة المخدرات، والمراكز الاجتماعية والتأهيلية، والمستشفيات، والجهات الأخرى، وحققت نسبة إنجاز بلغ 100 في المئة، حيث زارت "الهيئة" التي يخولها النظام زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت ودون إذن من جهة الاختصاص أكثر من 30 سجناً وداراً للتوقيف في مختلف المناطق وفق برنامج مستمر ومفاجئ للزيارات، ورفعت تقارير 214 زيارة إلى رئيس مجلس الوزراء.

افتتاح مكاتب بسجون المباحث وقطاعات الداخلية وأجنحة مثالية.. إنجازات حقوق الإنسان

وكشف التقرير السنوي ل"الهيئة" تراجع عدد الزيارات التي قامت بها "الهيئة" للسجون من 829 عام 1434 إلى 260 عام 1435 كما لم تقم "الهيئة" خلال هذا العام بزيارة دور التوقيف مراكز الشرط، والبحث الجنائي، ومكافحة المخدرات، ولم تزر المراكز الاجتماعية والتأهيلية والمستشفيات، ولم تورد تبريرا لذلك في تقريرها المعروض على مجلس الشورى.

واستفسرت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في مجلس الشورى من "الهيئة" عن هذا التراجع، فأوضحت أنها لم تتوقف عن مباشرة شكاوى الموقوفين في دور التوقيف، وأنها تدخل ضمن الزيارات للسجون العامة ودور التوقيف، ما ترى اللجنة أنه يشير إلى وجود خلل في عرض الأرقام وتصنيفها في الجدول الذي أعدته "الهيئة" وأدرج في تقريرها.

الموسى يطالب «الهيئة» بدعم المعُوقين وبرامج توعّي المواطنين بحقوقهم ومراقبة الالتزام بها

وأكدت هيئة حقوق الإنسان تجاوب وزارة الداخلية معها ومعالجة ملاحظاتها على السجون، وأسفرت زيارتها للسجون ومناقشاتها مع المسؤولين عن نتائج إيجابية كثيرة من أبرزها افتتاح مكاتب ل"الهيئة" داخل سجون المباحث العامة على مستوى المملكة ما أثر إيجاباً في سهولة التواصل مع السجناء ومعرفة مطالبهم واحتياجاتهم والتواصل مع المسؤولين في إدارات تلك السجون، وإنشاء مكاتب ل"الهيئة" في بعض قطاعات الداخلية، وتعيين ضابط اتصال مع وزارة الداخلية، لمعالجة تأخر بعض قطاعات الوزارة في الرد على مخاطبات "الهيئة"، والاستفسارات العاجلة، وافتتاح أجنحة مثالية داخل السجون، يحظى الموقوفون فيها برعاية خاصة وتسهيلات مميزة، إضافة إلى وضع صناديق خاصة لاستقبال شكاوى الموقوفين موزعة داخل أروقة السجون وأماكن الزيارة تفتح من قبل موظفي "الهيئة" فقط.

الناصر يشدد على تفعيل نظام الإجراءات الجزائية وعدم تأخير محاكمة الموقوفين

ومن نتائج زيارات هيئة حقوق الإنسان وفق تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" التواصل المستمر مع الإدارة العامة للمباحث من خلال الزيارات والاتصالات والاجتماعات الدورية التي تعقد كل فترة لمناقشة أوضاع السجناء، والإفراج عن بعض السجناء كنتيجة لتلك الزيارات والاجتماعات، وسهولة تلقي السجين العلاج والرعاية الصحية في السجون ما مكن العاملين في مكاتب "الهيئة" داخل السجون العمل الفوري ومن ذلك الخروج مع السجين لزيارة الطبيب المختص عند تلقيهم شكاوى من السجناء تتعلق بهذا الجانب، ومن النتائج التعاون المتميز من قبل هيئة التحقيق والادعاء من خلال دائرة الرقابة

على السجون في الرد على استفسارات هيئة حقوق الإنسان فيما يتعلق بما يرصد في السجون ودور التوقيف أو من خلال ما يرد "الهيئة" من شكاوى للموقوفين أو ذويهم أو تظلمهم من طريق الإيقاف أو طول وعدم نظاميته.
من جهته، ناقش مجلس الشورى في جلسة أمس تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي وتساءل عضو اللجنة الأمنية عبدالرحمن العطوي عن تراجع وتدني نسبة إنجاز الشكاوى خلال الفترة الأولى من مجلس "الهيئة" 28 1432 بنسبة 40 في المئة رغم زيادة عدد الموظفين وافتتاح فروع جديدة ل"الهيئة"، حيث تلقت "الهيئة" أكثر من 12900 شكوى، أنهت منها 5162 شكوى.
بن عدوان تطالب بالتصدي لتجاوزات المنظمات الدولية في حق المملكة وشريعتها
وفي رد على هذا التدني في نسبة الإنجاز، أفادت "الهيئة" لجنة حقوق الإنسان الشورية بأن ذلك يعود إلى طبيعة الكثير من الشكاوى التي تصلها وأكدت أنها في الغالب عبارة عن استشارات ولا تدخل ضمن نسبة الشكوى المنجزة.
وبالعودة إلى مداخلة عضو الشورى، فقد انتقد العطوي تعامل "الهيئة" بالهاتف لحل مشكلاتها، مطالباً بافتتاح فروع ل"الهيئة" في جميع المناطق وقال: "حقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة وليست مناطق معينة"، كما اقترح حضور رئيس "الهيئة" إلى المجلس للاستيضاح منه حول واقع حقوق الإنسان في المملكة.
ويرى العضو ناصر الموسى، أن تقرير "الهيئة" ناقص في كثير من جوانبه، وأنه لا يعكس واقع الجهود التي تبذلها "الهيئة". وقال إنه "لم يشمل ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ونشاطها على الرغم من أنها جمعية حكومية"، وتساءل عن مدى التعاون بينهما، وأشار إلى معاناة "الهيئة" من ضعف مؤهلات العاملين حيث يحملون الشهادات دون الجامعية، كما أن دور المرأة غير مفعل بشكل كبير في "الهيئة".
وقال الموسى: إن هيئة حقوق الإنسان مطالبة بالانتقال من وظيفة رد الفعل إلى وظيفة الفعل عبر تبني برامج توعوية توضح للمواطنين حقوقهم وتراقب التزام الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، مشيراً إلى أن "الهيئة" لا تقوم بواجبها تجاه ما يتعرض لها المعُوقون من انتهاك لحقوقهم، ولا يجدون من يدافع عنهم، مطالباً بتكثيف جهود الهيئة لأخذ حقوق المعُوقين ونصرتهم.
وانتقد العضو عبدالله السعدون تقرير أداء "الهيئة"، وقال إنه تطرق فقط لمواضيع إعلامية ومقابلات صحافية ولم يأتِ بما هو مهم لعمل "الهيئة"، وشدد على التركيز على قضايا السجناء وهيئات التحقيق والمحاكمات وما يتعلق بحقوق المرأة، وطالب "الهيئة" بالتواجد في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالمعاملات اليومية للمواطنين لرصد مدى التزام هذه الجهات بحقوق المواطن، مؤكداً ضرورة مراقبة مدى وفاء الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، كما أكد معاناة الهيئة من مشكلات كثيرة ومن ذلك نقص الكوادر المؤهلة، مطالبا بكوادر نسائية للعمل في "الهيئة".
وقال عضو الشورى عبدالله المنيف: إن التقرير يشوبه بعضاً من أوجه القصور أهمها عدم التزام "الهيئة" بعناصر إعداد التقارير الحكومية، ولا يوجد بوضعها الراهن مراجعة داخلية ومالية، ويغيب التنسيق في مهام الهيئة كما أن عمل نائب الرئيس غير محدد المهام، وحسب السعدون هناك غموض في تفاصيل مصروفات الرواتب كما أن 50 في المئة من الموظفين من حملة الثانوية العامة، وهذا دون المستوى المطلوب في عمل "الهيئة".
وطالبت عضو المجلس نورة العدوان هيئة حقوق الإنسان، بالتصدي للتجاوزات التي تصدر من المنظمات الدولية التي تتعدى على المملكة والشريعة الإسلامية، داعية "الهيئة" إلى ضرورة التركيز على الحقوق التي ضمنتها الشريعة الإسلامية للإنسان وبيانها في مناقشاتها مع الجهات الدولية ذات العلاقة، محملة إياها مسؤولية الذب عن واقع الحقوق في المملكة، وتبني مواقف المملكة الرسمية تجاه بعض الاتفاقيات الدولية مثل تحفظات المملكة على اتفاقية التمييز ضد المرأة "سيداو".
وتمنى العضو عازب آل مسبل تميز "الهيئة" في تقاريرها، وأن تقر بأن مصدر حقوق الإنسان صدر من مكة على لسان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، وأن تعكس هذا الأمر في تقاريرها في المحافل الدولية، مؤكداً أن الإسلام حفظ الحقوق منذ فجر الدعوة المحمدية، ولا بد ل"الهيئة" أن تنطلق في تشريعاتها وتعاملاتها من هذه الحقيقة.
وشدد العضو عبدالله الناصر، على تفعيل دور هيئة حقوق الإنسان فيما يخص تأخير محاكمة الموقوفين، وأشار إلى أن نظام الإجراءات الجزائية ينص على أنه لا يوقف السجين أكثر من شهرين دون المحاكمة وهو ما يؤكد عليه الشرع الإسلامي الحنيف، وقال: إن هناك موقوفين في السجون لم ينظر لهم ولازالوا دون محاكمة وهو أمر غير مقبول، ونبه على وجوب محاكمتهم حتى لا يضروا بسمعة المملكة أمام المنظمات الحقوقية.
وانتقدت العضو لبنى الأنصاري غياب المرأة عن مجلس "الهيئة"، داعية إلى تعزيز مشاركة المرأة في أعمالها مطالبةً بالتركيز في برامجها التوعوية على الحاجات الحقوقية الأساسية للمواطنين والابتعاد عن الأنشطة التي ليس لها علاقة مباشرة بواقع حقوق الإنسان في المملكة. إلى ذلك، رصد تقرير هيئة حقوق الإنسان متابعتها لقضايا المواطنين ورعاية حقوقهم الإنسانية في الخارج سواء المتعثرين في قضايا مالية أو الموقوفين بجنائية، ومخاطبتها لسفارات المملكة في الخارج، وتعاونها مع وزارتي الداخلية والخارجية لهذا الغرض، كما أن "الهيئة" تتابع صرف المعونات والمساعدات المالية ومصاريف المحاماة والكفالة إذا احتاج الأمر لذلك، واستشهدت "الهيئة" في تقريرها بالاتفاقية التي أبرمتها لرعاية

حقوق المواطنين في الخارج مع وزارة حقوق الإنسان العراقية بخصوص المعتقلين السعوديين في السجون العراقية التي من ضمن بنودها تحديث القوائم التي تضم أسماء السجناء السعوديين في العراق.
وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، زارت "الهيئة" عددا من مراكز الترحيل، ومكافحة التسول، ومراكز رعاية شؤون الخادمات في عدد من المناطق، ووقفت على أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم والتنسيق مع الأجهزة المختصة لإعادة المجني عليهم إلى بلادهم الأصلية أو للبلاد التي يختارون الإقامة فيها.
من ناحية أخرى، ناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مشروع النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية، المعاد دراسته بسبب التباين مع مجلس الوزراء، حيث أوصت اللجنة بالموافقة على تعديل مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه الشورى، بتعديل مسمى مشروع النظام ليصبح: "النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية"، إضافة إلى بعض التعديلات الصياغية، ورأت اللجنة عدم الموافقة على نقل الأحكام الواردة في عدد من المواد من مشروع النظام إلى الأداة النظامية اللازمة للموافقة على تحويل الجمعية إلى هيئة ذات نفع عام، والإبقاء عليها كما وردت في مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه المجلس، وحذف المادة "التاسعة والثلاثين" من المشروع، والإبقاء عليها كما وردت في مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه المجلس.
وكان المجلس قد وافق على ملائمة دراسة مقترح تعديل المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز الهدلق لتصبح المادة بعد التعديل المقترح بالنص الآتي "صرف بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره 25 في المئة من الراتب الأساسي، وأن يغطي البدل مصاريف الانتقال الإضافية من العمل وإليه".

"الشورى" السعودي ينتقد تقصير" هيئة حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة العربي الجديد الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض ـ خالد الشايع
انتقد مجلس الشورى السعودي في جلسته العادية، اليوم الإثنين، عمل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان السعودية، معتبراً أنها لا تقوم بواجبها تجاه ما يتعرض له ذوو الاحتياجات الخاصة من انتهاك لحقوقهم ولا يجدون من يدافع عنهم، وطالبوها بالعمل بشكل أفضل لحل القضايا الموجودة في أدراجها.
وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس أوصى بالإسراع في تعديل تنظيم الهيئة، ليعزز استقلالها ويضمن سرعة استجابة الجهات الحكومية لها. كذلك طالب بوضع آليات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في السعودية، والعمل على مراجعة وتحديث برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان ووضع خطة تنفيذية له.
كذلك طالب أعضاء مجلس الشورى بتواجد الهيئة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالمعاملات اليومية للمواطنين؛ لرصد مدى التزام هذه الجهات بحقوق المواطن.
"مطالبة الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بوضع آليات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في السعودية
"مؤكدين ضرورة مراقبة مدى وفاء الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، ومشيرين إلى ضعف التنسيق وضبابية الصلاحيات وتداخلها، ومنتقدين في السياق ذاتها عدم قدرة الهيئة على اختيار موظفيها، وعدم إعطائها الصلاحيات اللازمة لاستقطاب الكفاءات التي تحتاجها.
واستغرب عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى عدم إنجاز الهيئة لخمسة آلاف قضية من أصل 12 ألف قضية تلقتها من المواطنين، لافتاً إلى أن ذلك يؤكد حاجة الهيئة لإعادة النظر في آليات تناولها لقضايا المواطنين. وطالب بتوضيحات تتعلق بواقع حقوق الإنسان في المملكة.

من جانبها، انتقدت الدكتورة لبنى الأنصاري غياب المرأة عن مجلس الهيئة، داعية إلى تعزيز مشاركة المرأة في أعمال الهيئة، ومطالبة الهيئة بالتركيز في برامجها التوعوية على الحاجات الحقوقية الأساسية للمواطنين والابتعاد عن الأنشطة التي ليس لها علاقة مباشرة بحقوق الإنسان في السعودية.
كذلك طالب الأعضاء الهيئة بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنسيق معها في كل ما يتعلق بهذا المجال.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء: المواطن رجل الأمن الأول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
استنكر مجلس الوزراء السعودي الجريمة الإرهابية التي حاولت استهداف المصلين في جامع العنود بمدينة الدمام (المنطقة الشرقية) الأسبوع الماضي، واعتبره «اعتداء آثماً من فئة ضالة خارجة عن الدين اتخذت العنف والقتل منهجاً، وسعت إلى الإفساد في الأرض، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتشويه صورة الإسلام»، منوهاً بتمكن الجهات الأمنية من إحباط محاولة تنفيذ الجريمة، ووافق المجلس أمس على إنشاء صندوق خيري للأسرى والشهداء والمصابين. وثمّن المجلس - خلال جلسته التي عقدها أمس في قصر السلام في جدة - برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز «التعاون الوثيق بين المواطنين ورجال الأمن، وأكد أن المواطن هو رجل الأمن الأول». واطلع المجلس على مذكرة من وزارة الداخلية السعودية، ووافق على القواعد التي تنظم وتُحْكِمُ الرقابة على تلقي الجهات الحكومية هبات وتبرعات. (للمزيد)
كما قرر الموافقة على تنظيم صنـدوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ويهدف الصندوق إلى مساعدة المحتاجين من أسر الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ومن يعولونهم شرعاً، والقيام بأعمال خيرية يعود أجرها وثوابها لهم. ويترأس مجلس أمناء الصندوق وزير الداخلية. وقرر مجلس الوزراء السعودي الموافقة على تعديل بعض مواد نظام الصندوق السعودي للتنمية، بما يجيز للصندوق تقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وإقرار قواعد وشروط تقديم هذه المنح، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته اثنان في المئة من صافي دخل الصندوق. وأجاز لمجلس إدارة الصندوق تحديد نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على ألا يتجاوز مبلغ القرض المقدم لأي مشروع نسبة خمسة في المئة من رأسمال الصندوق، وأن توفر حاجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً، والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك.

أزمة "الاستقدام" و"العمل": الوزارة ترفض "الاعتراض".. والمكاتب تُصعِّد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الأسمري
شهدت الأزمة بين مكاتب الاستقدام ووزارة العمل بسبب قرارات الوزارة في شأن شروط الاستقدام تصعيداً لافتاً، إذ علمت «الحياة» أن الوزارة رفضت أول من أمس تسلم اللائحة الاعتراضية لمكاتب الاستقدام على قرارها الصادر منتصف الشهر الماضي، ما دفع المكاتب البالغ عددها ٣٣٠ إلى التوجه إلى البريد السعودي وإرسال اللائحة الاعتراضية رسمياً إلى الوزارة. وأوضحت المكاتب في اللائحة الاعتراضية (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، التي أعدتها اعتراضاً على قرارات وزارة العمل الخاصة بشروط ومدد الاستقدام والغرامات في حال التأخير، أسباب اعتراضها، ومنها أن «قرار الوزارة ذو أركان شكلية وموضوعية إذا شاب أي ركن منها عيب، فإنه يؤدي إلى انعدام هذا الركن، وبالتالي فإن القرار يعد لاغياً وباطلاً من الناحية النظامية، وهو ما ينطبق على القرار الذي نعترض عليه». وأضافت: «أن تحديد مدة 60 يوماً كحد أقصى لمدة استقدام العاملة المنزلية شرط معيب من الناحية الموضوعية، إذ إن الوزارة ليست مختصة

بتحديد المدة الزمنية للاستقدام للإجراءات اللازمة للاستقدام بالدول المصدرة للعمالة، وأنها عندما تشترط المدة الزمنية للاستقدام وتخاطب المكاتب، فإن ذلك في غير محله لأنه يستحيل إلزام المكاتب الأجنبية أو الدول الأجنبية بهذه المدة، ولا تستطيع إلزام المكاتب الأجنبية بالمدة إلا الدول والحكومات المصدرة للعمالة، ما يجعل تحديد المدة على تلك الدول منعدماً، وبالتالي يجعل استحالة تنفيذ هذا الشرط من جانب المكاتب»، مؤكدة (المكاتب) أنها لا تملك إلزام تلك الدول بهذه المدة وهذا ما يعد عيباً. (للمزيد)

وأشارت اللائحة إلى أنه «يوجد في هذا الشرط عيب في صلب القرار من الناحية الموضوعية التي تجعله مستحيل التطبيق، وهو متعلق بالإجراءات الخاصة بالاستقدام التي لا يمكن إنجازها خلال المدة الزمنية، وهذا يؤكد استحالة تنفيذ التوسط للاستقدام، وكذلك بالنظر إلى تحديد المدة بعامين، فإننا نؤكد أن استعراض الإجراءات اللازمة للاستقدام بتلك الدول يكشف استحالة تطبيق هذه المدة، إذ تتفاوت مدد الاستقدام بين دول توريد العمالة المنزلية، فهي ليست ثابتة بحسب الواقع الفعلي، ويظهر ذلك من إجراءات التوسط لدى تلك الدول».

لقاء رؤساء محاكم الاستئناف يعقد الأربعاء المقبل بجدة ..

دراسة إنشاء محاكم ودوائر جديدة في المحافظات

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053419

الرياض- حمد الجمهور

تحت رعاية وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ، يعقد المجلس الأعلى للقضاء بالتعاون مع وزارة العدل اللقاء الرابع لرؤساء محاكم الاستئناف بمحافظة جدة يومي الأربعاء والخميس القادمين، بحضور عضو المجلس الاعلى للقضاء الشيخ مبشر بن محمد ال غرمان والأمين العام للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان وأصحاب المعالي رؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة والبالغ عددها 14 محكمة .

ويبحث اللقاء مناقشة إنشاء دوائر أو محاكم استئناف في بعض المحافظات بمختلف مناطق المملكة وبحث فتح دوائر متخصصة جديدة كالدوائر المرورية والعقارية ودوائر التنفيذ في محاكم الاستئناف .

وأكد الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء والمتحدث الرسمي ، الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن الملتقى يهدف إلى فتح حوار مباشر مع رؤساء محاكم الاستئناف في مناطق المملكة وفق محاور متعددة، أبرزها: بحث احتياجات محاكم الاستئناف من القضاة والموارد البشرية والإدارية وتذليل الصعوبات لتقوم بالمزيد من الانجاز والعمل خير قيام وفق ما يطمح إليه ولاة الأمر حفظهم الله .

وأضاف فضيلته يأتي عقد هذا اللقاء في إطار حرص وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني على دعم وتطوير العمل القضائي بشكل عام وبخاصة محاكم الاستئناف التي تقوم بعمل كبير وهام في منظومة العمل القضائي.

ويعد اللقاء فرصة لعرض الرؤى والطموحات وتلبية ما يحقق مصلحة العمل القضائي من خلال تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات بغية الإنجاز المتقن .

وسيتم خلال اللقاء الذي يتوج بكلمة لوزير العدل بحث جملة من المواضيع الهامة التي تخص محاكم الاستئناف ومنها مناقشة إنشاء دوائر أو محاكم استئناف في بعض المحافظات والاطلاع على التعديلات النهائية على للائحة المنظمة لإجراءات العمل في محاكم الاستئناف وبحث فتح دوائر متخصصة جديدة كالدوائر المرورية والعقارية ودوائر التنفيذ في محاكم الاستئناف وكما سيتم بحث إصدار مدونة للملحوظات المشتركة والمتكررة من محاكم الاستئناف للاستفادة منها لدى قضاة محاكم الدرجة الأولى وكذلك قضاة محاكم الاستئناف.

الجدير بالذكر أن لقاء رؤساء محاكم الاستئناف يقام سنويا برعاية معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ويصدر عن اللقاء توصيات ونتائج تكون محل المتابعة والتنفيذ من قبل أمانة المجلس الأعلى للقضاء .

تصحيح أوضاع 52130 يمنياً.. و"العمل" تدعو للاستفادة من بوابة "أجير"

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053454

جدة - واس
أوضحت المديرية العامة للجوازات أن عدد من تم تصحيح أوضاعهم من الأشقاء اليمنيين في المملكة منذُ بداية فترة التصحيح في جميع مناطق المملكة وحتى ظهر أمس بلغ 52130 شخصاً، داعية الأشقاء اليمنيين ممن تنطبق عليهم متطلبات تصحيح أوضاع إقامتهم في المملكة الاستفادة من المدة المتبقية من الأمر السامي الكريم لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله-.
لفتت الجوازات إلى أن مراكز التصحيح خلال الفترة الماضية شهدت ازديادا كبيرا وملحوظا في أعداد طالبي تصحيح أوضاع إقامتهم في المملكة، موضحة أنها تتابع سير العمل في مراكز التصحيح من خلال ما تم إنجازه من خدمات للأشقاء اليمنيين ومن خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها مسؤولي الجوازات.
من جانبه، أوضح مدير المركز الإعلامي بوزارة العمل تيسير المفرج، أن من يرغب العمل من الذين تم تصحيح أوضاعهم بموجب الأمر الملكي لدى الأفراد أو المنشآت بما يتوافق مع أنظمة وزارة العمل من خلال البوابة الإلكترونية «أجير»، مضيفاً أن هناك عدة خطوات يجب إتباعها للراغبين في العمل من المستفيدين وفي مقدمتها موافقة خطية من المستضيف له بالعمل، ووجود عقد مع صاحب العمل والتسجيل بخدمة أبشر للطرفين العامل وصاحب العمل، ثم تقوم المنشأة أو الفرد بالدخول على بوابة "أجير" وإصدار إشعار مع التعهد والإقرار.
وأشار إلى أن خدمة «أجير» تقدم عدة خدمات من خلال البوابة الإلكترونية لخدمة قطاع الأعمال والزائرين، بحيث يعمل على توثيق العلاقة التعاقدية بين المنشآت التي تشمل عقود الباطن أو عقود العمل مباشرة التي تتطلب تواجد العمالة التابعة لجهة ما للعمل لدى جهة أخرى، كذلك تعمل بوابة أجير الإلكترونية على تنظيم تبادل العمالة بين المنشآت وسد الحاجة دون اللجوء إلى الاستقدام.

96 حالة توحد بالباحة.. والرفع بإنشاء جمعية للمرضى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

عمر محمد الغامدي – الباحة
أكد محافظ بلجرشي سفر بن سويد الغامدي أن سمو أمير منطقة الباحة وافق على إنشاء جمعية لمرضى التوحد بالمنطقة وتم الرفع بذلك لوزير الشؤون الاجتماعية.

جاء ذلك خلال رعاية الغامدي لملتقى أسر التوحد الأول بمنطقة الباحة نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة.
وأشار الغامدي إلى أنه قد تم عقد عدد من ورش العمل بالمحافظة بمشاركة مستشفى بلجرشي العام وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة ومكتب التعليم ببلجرشي عن مرض التوحد بعد أن تم حصر الحالات الموجودة بالمنطقة عن طريق المختصين حيث بلغ عددها 96، وتم خلال هذه الورش الخروج بعدد من التوصيات من أهمها إقامة هذا الملتقى وإنشاء جمعية لمرضى التوحد بالمنطقة وصدرت موافقة سمو أمير منطقة الباحة الذي تفضل مشكورًا بالرفع لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية بتأييد التوصية ومطالبا بإنشاء الجمعية لخدمة مرضى التوحد بالمنطقة.
واطلع المحافظ على ما يحتويه المعرض المعد بهذه المناسبة من كتيبات وإرشادات عن مرض التوحد كما التقى بالاستشاريين والأخصائيين والأخصائيات المشاركين في الملتقى من خلال ورشة العمل المقامة حيث استمع إلى شرح موجز عن هذا المعرض وكيفية التعامل معه وأكد الاستشاري الدكتور محمد بن مرعي القحطاني أنه من خلال الإحصائيات في منطقة الباحة اتضحت النسبة الكبرى لهذا المرض في محافظة بلجرشي.
بعد ذلك التقى محافظ بلجرشي بعدد من الأطفال المصابين بهذا المرض وأولياء أمورهم الذين طالبوا بافتتاح مراكز متخصصة ثم أقيم حفل خطابي بُدئ بالقرآن الكريم ثم كلمة لمدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية أحمد إبراهيم أكد فيها أن روضة التنمية الاجتماعية ستقوم باستقبال أطفال التوحد بدءًا من شهر رمضان المبارك في صفوف مخصصة لهم وتحت راعية أخصائيين بعدها ألقت إحدى الأمهات كلمة نيابة عن أسر مرضى التوحد طالبت بافتتاح مراكز متخصصة لأبنائهم وبناتهم في منطقة الباحة والمحافظات التابعة لها وكذلك دعم المستشفيات والمدارس بالأخصائيين والأخصائيات.

5 أسباب جوهرية تعرقل تطبيق التأمين الطبي على المواطنين

مسؤول لـ "المدينة": تنفيذ المشروع حالياً "مخاطرة غير مضمونة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

مكتب المدينة – الطائف
علمت» المدينة» ان هناك 5 اسباب جوهرية تقضي بعدم تطبيق «التأمين الطبي «على المواطنين في الوقت الحالي تتضمن عدم توفر البنية الاساسية للقطاعات الصحية الخاصة، واستحالة خصخصة المستشفيات الحكومية التي ستقدم الخدمة، الى جانب تهرّب القطاع الخاص من المستشفيات الطرفية، ووجود مناطق لا تتوفر فيها خدمات صحية خاصة، بالاضافة الى عدم دراسة المشروع بشكل وافٍ حتى الان .
واكد مصدر مسؤول في وزارة الصحة لـ «المدينة» انه لايمكن بأي حال من الاحوال المخاطرة بتطبيق التأمين الصحي على المواطنين في الوقت القريب على الاقل، مشيرا الى ان من الاسباب عدم توفر البنية الاساسية للقطاعات الصحية الخاصة التي من الممكن ان تقدم الخدمة في غالبية المناطق.
وبرر المسؤول عدم التطبيق ايضا باستحالة خصخصة المستشفيات الحكومية وبالذات التي في المحافظات البعيدة، لان القطاع الخاص يبحث عن الربحية بالدرجة الاولى ولن يقدم على الاستفادة من المستشفيات الطرفية تحديدا، وكذلك الحاجة الى الرعاية الصحية الاولية في القرى والهجر والتي بطبيعة الحال ستكون حكومية وبالتالي هناك صعوبة في تطبيق

التأمين الطبي على المواطنين وتشغيل الخدمة للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية لان ذلك يعني المزيد من الصرف على التأمين والتشغيل في نفس الوقت .
واكد المسؤول ان الوزارة لايمكن ان تستعجل وتقوم بتطبيق التأمين كونه سيكون غير مجدٍ للمواطنين وبالذات القاطنين في المحافظات والمناطق التي لايتوفر فيها خدمات صحية خاصة وبالتالي ,تصبح وثيقة التأمين مجرد ورقة يحملها المواطن دون أي فائدة!! .
تجدر الاشارة الى ان تعليمات المقام السامي سبق وان صدرت متضمنة عدم الاستعجال في تطبيق التأمين لحين دراسته بشكل وافٍ وشامل حتى ينعم المواطن بالخدمة المناسبة .

واقع "المياه" بالمدينة المنورة يخالف تصريحات المسؤولين

جبلاوي: تغطية احتياجات الأحياء بنظام "المناوبات"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
اضغط هنا

أحمد النهاري - المدينة المنورة تصوير: زاهد بخش
على الرغم من التصريحات التي أطلقتها المديرية العامة للمياه مؤخرًا، والتي تفيد بانتهاء فترة الصيانة الدورية لمحطات التحلية في محافظة ينبع نهاية الشهر الماضي، إلا أن عددا من سكان المدينة المنورة، أكدوا استمرار انقطاع المياه بصورة متكررة في معظم الأحياء، مؤكدين أن الأزمة لا زالت مستمرة، مبدين استياءهم من ذلك، لافتين إلى أن معاناتهم زادت مع دخول فصل الصيف وقرب حلول شهر رمضان المبارك.
وأفادوا بأن صهاريج المياه لا تزال تجوب الشوارع، لافتين إلى أن أسعارها سجل أرقاما قياسية منذ دخول فصل الصيف لتصل في بعض الأحيان إلى 400 ريال للصهريج ذات حولة 18 طنًا من المياة، مبينين أن تشهد أشياب المياه المغذية للصهاريج التابعة للمصلحة تشهد زحامًا شديدًا من قبل المواطنين الراغبين في الحصول على صهريج بأسعار مناسبة.
من جهتها، أكدت المديرية العامة للمياه بمنطقة المدينة المنورة، في بيان صحفي، أصدرته أمس أنها كثّفت استعداداتها لتنفيذ خطتها التشغيلية لشهر رمضان المبارك لضمان توفر خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين وضيوف الرحمن زوار المسجد النبوي طيلة أيام الشهر الفضيل.
وأوضح مدير عام المياه بمنطقة المدينة المنورة المهندس صالح بن عبدالعزيز جبلاوي في البيان:»أن خطة المديرية العامة للمياه لشهر رمضان تتصل بخطتها الشاملة لموسم العمرة، حيث تسعى من خلالها لتوفير كميات المياه اللازمة للمدينة المنورة من المياه المحلاة بالتنسيق بصفة مستمرة مع المختصين بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، الذين يقومون ببذل كل ما في وسعهم لإيصال المياه المحلاة اللازمة للمدينة المنورة».
وقال:»إن المديرية تقوم بضخّ المياه بصفة مستمرة إلى الحرم النبوي والمنطقة المركزية المحيطة به، وأماكن تمركز الزوار والمعتمرين، وتغطية احتياجات جميع أحياء المدينة المنورة من المياه بنظام المناوبات، إلى جانب توفير المياه إلى الأماكن غير المخدومة بالشبكة، والمخططات البعيدة والمرتفعة- بواسطة صهاريج المياه التي يتم تعبئتها من محطات توزيع المياه الخمسة الموزعة على أحياء المدينة المنورة، وتضمّ المحطة الرئيسية بمجمع المديرية بقباء وتعمل على مدار الساعة، ومحطة العزيزية بغرب المدينة المنورة، ومحطة حي الجرف بطريق تبوك، ومحطة مقعد مطير بطريق المطار- إضافة لمحطة المحاميد على الطريق الدائري الثالث».
وبين أن المديرية اتخذت الإجراءات الاحترازية اللازمة للاستعداد للحالات الطارئة، كزيادة عدد فرق صيانة شبكات المياه والصرف الصحي، وزيادة عدد فرق تشغيل شبكات المياه والصرف الصحي، زيادة عدد صهاريج المياه بجميع محطات توزيع المياه التابعة للمديرية، وتحديد أرقام التواصل الهاتفي لجميع رؤساء الأقسام والمختصين، ونشر قائمة الاتصال بهم بجميع المواقع التابعة للمديرية.

ولفت إلى أن المديرية وجّهت مقاوليها في جميع عقود أعمال التشغيل بزيادة عدد المعدات والآليات وفرق الصيانة والإصلاح خلال فترة الموسم مع تحديد ضابط اتصال لدى كل مقاول للتواصل معه بصفة مستمرة ودورية، ضمن خطته التنفيذية لشهر رمضان، التي تضمنت تجهيز مستودعات المديرية المواد والقطع اللازمة لأعمال الصيانة السريعة.
وأشار المهندس جبلاوي إلى أن تنفيذ المرحلة الثالثة من تحلية المياه المالحة بمحافظة ينبع، يوفر (550) ألف متر مكعب من المياه لمنطقة المدينة المنورة، مؤكدًا أن المشروع سيسهم في تغطية احتياجات منطقة المدينة المنورة من المياه حتى العام 1450هـ كما سيتم عند تشغيله بإذن الله إيقاف نظام المناوبات والعمل بنظام الضخّ المستمر.

وزير الشؤون الاجتماعية شارك الأيتام وجبة الغداء

"الحماية" تنقذ مقيمة أوقف شقيقها زواجها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150602/Con20150602775381.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة) سعا د الشمراني (الرياض)
نجحت لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة في إنهاء معاناة مقيمة عربية من منع شقيقها اتمام مراسم زواجها رغم قيام العريس بدفع المهر كاملا.
ولم تجد المقيمة التي تعيش في عقدها الرابع بدا من اللجوء إلى اللجنة التي قامت بإيوائها في دار الوفاء التابعة للجنة لأكثر من شهر بعد أن تعذرت سبل الحياة مع شقيقها.
وشكلت اللجنة فريقا من الأخصائيات قمن بزيارة منزل الشقيق ومعرفة كافة مسببات الخلاف ومنع زواجها من أحد المقيمين من بني جلدتهم. وتمكنت الأخصائيات من تقريب وجهات النظر بين المقيمة وشقيقها وإذابة الخلاف وموافقة شقيقهاعلى إتمام مراسم الزواج بعد أن قام بتسليم شقيقته كامل المهر الذي دفعه العريس.
من جهته، قال رئيس اللجنة عبيدالله المسعودي إن اللجنة نجحت في مساعيها رغم الحالة النفسية التي كانت عليها المقيمة وتم اعتماد مراسم الزفاف رسميا في قنصلية بلاد المقيمة بجدة بحضور العريس والعروس، مشيرا إلى أن الفتاة سوف تبقى في الدار معززة مكرمة لحين الانتهاء من تأثيث بيت الزوجية بناء على توجيهات مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحماية بالمنطقة عبدالله آل طاوي، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تكون في بيت زوجها خلال 10 أيام. من جهة اخرى، زار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجدالقصبي بزيارة لمؤسسة «هاتين» الخيرية لرعاية الأيتام بجدة وذلك ضمن الزيارات التفقدية للمؤسسات الخيرية والوقوف على سير العمل ومقابلة الأيتام بالمؤسسة للاستماع لآرائهم ومقترحاتهم وتذليل المعوقات والصعوبات التي تواجههم لدراستها والعمل على علاجها. وشارك الايتام طعام الغداء.

تأجيل النظر في قضية المانع .. والسفارة تتابع التحقيقات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150602/Con20150602775378.htm

حسن النجراني (لندن)
أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة أن قضية مقتل المبتعثة السعودية ناهد المانع ستظل من أولوياتها ومحل اهتمامها ومتابعتها حتى تأخذ العدالة مجراها، لافتة في بيان أصدرته أمس إلى أن السلطات البريطانية بذلت جهودا حثيثة لكشف ملابسات الجريمة وتقديم الفاعل إلى العدالة ليأخذ العقاب الذي يستحقه.
وأوضحت السفارة أن المتهم مثل أمام محكمة تشيلسمفورد يومي السبت والاثنين الماضيين ووجهت له تهمة قتل ناهد المانع وجيمس اتفيلد، مبينة أنه حضر الجلسات المحامي الخاص بسفارة خادم الحرمين الشريفين في لندن. من جهته، أجل القاضي النظر في القضية إلى 13 يوليو المقبل مع بقاء المتهم رهن الاعتقال. وأشارت إلى أن الشرطة البريطانية كانت أعلنت يوم الجمعة الماضي القبض على شاب يبلغ من العمر 16 عاما من بلدة كولشستر بتهمة قتل المبتعثة ناهد المانع .
من جهة أخرى، أطلقت شرطة إيسكس البريطانية عمليات بحث في نهر كولن بالقرب من موقع ويفنهو لاحتمال وجود سلاح قاتل استخدم في الجريمة له علاقة بمقتل ناهد المانع والبريطاني جيمس أتفيلد.
وشارك في البحث محققون استخدموا أجهزة كشف عن المعادن وبعض الأجهزة تتعلق باستخراج قطع ربما لها علاقة بالقتل.

المملكة تخنق التبغ بنظام لمكافحة التدخين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=225564&CategoryID=3

الرياض: محمد العواجي
شاركت المملكة دول العالم بالاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التدخين الذي صادف أول من أمس، وتزامن ذلك مع صدور نظام مكافحة التدخين بالمملكة الذي يعد نقلة نوعية في جهود مكافحة هذه الآفة في المجتمع، نظرا لما اشتمل عليه من بنود تعزز جهود المكافحة.
وقال مدير جامعة الملك سعود رئيس مجلس إدارة المدينة الطبية الجامعية الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر إن "صدور نظام مكافحة التدخين بالمملكة يمثل مرحلة مفصلية في جهود مكافحة التدخين، كما يعكس حرص القيادة الرشيدة على حماية صحة المجتمع". وأضاف أن "النظام بما اشتمل عليه من بنود تغطي الجوانب المتعلقة بالتبغ كافة يتوقع أن يكون له أثر واضح في دعم مكافحة التدخين والوقاية من الأمراض التي يسببها.
من جانبه، نوه المدير العام التنفيذي للمدينة الطبية بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالرحمن المعمر الذي افتتح أمس فعالية اليوم العالمي للامتناع عن التدخين والمعرض بالعيادات الخارجية بالمدينة الطبية إلى الآثار الصحية والاقتصادية الوخيمة التي يتكبدها المجتمع نتيجة انتشار ظاهرة التدخين، ودعا إلى تكامل الأدوار بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي للتدخين ومكافحته عبر برامج التوعية المختلفة.
ويرى استشاري أمراض الجهاز الهضمي الدكتور خالد السواط أنه "رغم توقيع المملكة لاتفاق منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ فإنها لم تفعل بشكل واضح، وربما يعود السبب إلى شروط وعقبات في التنفيذ".
وحول ما إذا كانت جهود التوعية بأضرار التدخين كافية في المملكة في مواجهة الآلة التسويقية لشركات التبغ، قال استشاري طب الأسرة والمجتمع بكلية الطب جامعة الملك سعود الدكتور يوسف التركي إن "جهود التوعية بأضرار التدخين التي تقوم بها جهات عدة في المملكة غير كافية وغير فعالة.

المستشفيات ترفض نقلها بحجة عدم وجود سرير

"صحة الطائف" تعترف بأخذ خزعة طبية بالخطأ من مُسنة تدهورت حالتها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://sabq.org/U08gde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

اعترف أحد المسؤولين بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف اليوم، أن الخزعة الطبية التي أظهرت سلامة مواطنة مُسنة، واستبشر أبناؤها بذلك، كانت قد أخذت من مكانٍ خاطئ، وذلك عن طريق موظف ستتم محاسبته.

وتمت إحالته للمتابعة في الشؤون الصحية بالمحافظة، الأمر الذي قد يدفعهم لتعديل ذلك الخطأ بأخذ خزعة أخرى، ولكن هذا ما رفضهُ الأبناء، وقالوا: والدتنا ليست حقل تجارب أو دمية تلعبون بها كيفما شئتم، ولن نسكت تجاه ذلك الإهمال الذي تسببتم فيه لها، حيث باتت صحتها في تدهور كبير، بعد أن كانوا قد أجبرونا للموافقة على تلك الخزعة، ووافقنا دون رفض كما يدعون.

المتحدث الرسمي لصحة الطائف، سراج الحميدان علقَ على ما حدث قائلاً: تم أخذ الخزعة وأظهرت النتائج أنها سليمة، ولا يمكن أخذ خزعة ثانية حيث إن وضع المريضة الآن حرِج، وهي تتلقى العلاجات والمضادات لمثل هذه الحالة.

وأكد "الحميدان" أنه لم يصلهم إلى الآن قبول من المستشفيات التي تمت مخاطبتهم لها عن طريق برنامج "إحالتي"، في الوقت الذي أشار إلى تقدم ابن المريضة بشكوى لإدارة المستشفى وتمت إحالتها لقسم المتابعة.

من جانب آخر، قال ابن المريضة المنومة، المواطن "عبدالله بن حمود السفياني" في حديثه لـ "سبق": ربِ مسني الضر وأنت أرحم الراحمين .. هذه حالة والدتي في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف والتي كنا نأمل علاجها من أعراض غثيان واستفراغ "أكرمكم الله"، وارتفاع في درجة الحرارة، حتى جاء التشخيص: تضخم في المرارة وزيادة في العصارة الصفراوية، وأخبرنا الأطباء أنها تحتاج إلى عملية استئصال المرارة وهذا ما وقعنا عليه.

حيث تم تغيير عملية استئصال المرارة بعمل دعامات للاشتباه بوجود أورام، حينها بدأت حالة والدتي الصحية بالتدهور وأخبرنا الطبيب المعالج المشرف على حالتها بذلك، كما أبلغونا بوجود تسمم في الدم لدى الوالدة قد يكون بسبب تلك الدعامات وعُملت لها عملية أخرى لتصحيح وضع الدعامات مع عمل منظارين "علوي وسفلي" آخرين للاشتباه بأن الأورام مُرحلة من منطقة أخرى، وهذا ما ثبت خطؤه مع استمرار حالة والدتي في التدهور، فلجأنا إلى مخاطبة المستشفيات المتخصصة في هذه الأمراض والأعلى إمكانات من ناحية العلاج.

ولكنها جميعها رفضت ومنها: مدينة الملك عبدالله الطبية - مدينة الملك عبدالعزيز الطبية - مستشفيات الحرس، فلجأنا إلى الديوان الملكي ممثلاً في مخاطبة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بطلب الشفاعة في نقلها إلى مستشفيات الحرس ومنها مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة، أو الرياض، فصدر الأمر الملكي بتاريخ 6 / 8 / 1436 هـ، وبرقم 36967 ولكنه أيضًا لم يُنفذ ولا نعلم هل حالة والدتي ميؤوس منها وهي التي دخلت إلى المستشفى تمشي على قدميها وتأكل وتشرب.

والآن تنام في العناية المركزة في حالة متأخرة من المرض البعيد كليًا عن التشخيص (المرارة)، والقريب من إصابتها بجرثومة "العصيات الزرقاء" في المستشفى وإصابتها بتسمم البلغم نتيجةً لذلك، أم أن حالتها لا يمكن علاجها في مستشفيات المملكة وتحتاج إلى النقل للخارج لاستكمال العلاج.

وأكد "السفياني" ابن المريضة، أنه طُلبَ منهم الأسبوع الماضي بعد كل ذلك عمل خزعة للوالدة للتأكد من حقيقة المرض وكانت المفاجأة مفاجأتين ، الأولى : خلو الكبد لدى الوالدة من الأورام ، والثانية: أن الخزعة أخذت من المكان الخطأ وليس من المكان المطلوب.

وقال: مَن المسؤول عن تدهور صحة والدتي وإصابتها بالتسمم في المكان الذي نرجو منهم العلاج بعد الله ، ومَن المسؤول عن رفض هذه المستشفيات لحالة والدتي دون التأكد من صحة المرض، ومدى إمكانية علاجه، ومَن المسؤول عن تعطيل الأمر الملكي بعلاج والدتي ونقلها بالإخلاء خارج الطائف للعلاج.

وكانت "سبق" قد تبنت متابعة حالة المواطنة المسنة والمنومة، حيث اتهمَ أبناؤها وبناتها مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، في الجرثومة التي انتقلت لوالدتهم وفقًا لما ذكره لهم الأطباء وذلك أثناء تنويمها لديهم، وأنهم يحملون المستشفى المسؤولية كون حالتها الصحية في تدهور مستمر دون أي تقدم علاجي لحالتها، كذلك رفض مُعظم المستشفيات المتخصصة التي تمت مخاطبتها استقبالها، ما يعني بقاؤها في المستشفى دون علاج، فقط جثة مُمددة على سرير المرض لا يعرفها إلا أبناؤها والذين يخافون ضياعها نتيجة ذلك الإهمال الذي تعرضت له طوال فترة تنويمها، على حد قولهم.

وكان قد قال ابنها في تفصيل واقع والدته المؤلم لـ "سبق" والتي نشرته مسبقًا، عبدالله بن حمود السفياني: من خلال شكوى تقدمت بها لإدارة مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، والدتي أدخلت إلى المستشفى عن طريق الطوارئ بتاريخ 23 - 7 - 1436هـ، لإصابتها باستفراغ وارتفاع في درجة الحرارة وبعد الفحص قُرر لها إجراء عملية استئصال المرارة، ولكنها لم تُجر لها العملية وإنما منظار ودعامات وأدخلت بعد ذلك إلى العناية المركزة.

وأضاف: وفي العناية أخبرونا مرةً أخرى بأنه سوف تُجرى لها عملية استئصال المرارة ووقعنا على ما يلزم من أوراق وتبرع بالدم، وفي اليوم الذي يلي ذلك تم إبلاغنا عن طريق الأطباء بأنهم سيجرون للوالدة أشعة مقطعية صبغية للبطن للاشتباه بوجود أورام، وبعد الأشعة المقطعية أجري لوالدتي منظاران علوي وسفلي للبحث عن ورم مرحلة عنه الأورام إلى الكبد.

وتابع: حينها أكد دكتور المناظير سلامتها وأنه لا يوجد ورم رحلت منه أورام إلى الكبد، كذلك الباطنية أكدوا صحة والدتي وكتبوا لها خروجًا من قسم الباطنية، وفي هذه الأثناء لم تتحسن صحة والدتي وإنما ازدادت سوءًا بشكل لافت جدًا، حيث كنا نتمنى لو كان طبيبها مراعيًا لتطور حالتها.

وأشار "السفياني": بعد التواصل مع إدارة المستشفى من قِبل ابنتها المرافقة وابنها وتكثيف زيارة الأطباء لها علمنا بأنها أصابها تسمم في الدم نتيجة دعامات الكبد، أو ربما فيروس أو بكتيريا أصابتها أثناء فترة التنويم، وعليه فإننا نحمل مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف كامل المسؤولية لأي مضاعفات تحدث لوالدتنا عامةً.

وأردف: كما نحمل الدكتور المتابع لحالتها خاصةً؛ وذلك لعدم ملاحظته تدهور حالة المريضة وعدم البحث في الأسباب، بالإضافة إلى رفض جميع المستشفيات التي حولت إليها والدتنا قبول الحالة نتيجة التقرير المرسل منه شخصيًا وبتوقيعه، كذلك رده على التقرير المرسل من وزارة الصحة للأمر الملكي وأن والدتنا لا تحتاج إلى طائرة إخلاء وإنما إسعاف لنقلها مع سوء حالتها وهي ترقد حاليًا في العناية المركزة، فمن المحتاج بعد ذلك للإخلاء الطبي؟.

وكشف وقتها عن أن المستشفى ينوي أخذ خزعة من الكبد، وذلك قد يُحدث آثار جانبية كبيرة، في ظل ما تعانيه بسبب الإهمال، في الوقت الذي بلغته تأكيدات أن والدته كانت قد تعرضت لجرثومة العُصيات الزرقاء والناتجة من غرفة العمليات، في حين أكد تقديمه شكوى رسمية من خلال الاتصال على هاتف بلاغات وزارة الصحة 937، وتم تقييدها رسميًا للمتابعة بتاريخ 4 - 8 - 1436هـ، وحتى الآن لم يُستجد بحالتها أي تطور يضمن بإرادة الله تحسن وضعها الصحي، وأن المستشفيات كافة التي تمت مخاطبتها من قِبل مستشفى الطائف رفضت الحالة، متسائلاً بقوله: أين نذهب بوالدتي لعلاجها؟.

الحاجة إلى تنظيم سوق العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962179.html

كلمة الاقتصادية

سوق العمل في المملكة سوق معقدة جدا، وهناك كثير من نماذج العرض والطلب المتعددة المستويات التي قد تتعارض وتتداخل في السوق. سوق العمل في صورتها الشاملة هي عبارة عن أسواق متعددة، فهناك سوق للعمالة الأجنبية بمختلف أنواعها، وهناك سوق للعمالة المحلية، وهناك سوق للاستقدام وسوق للتوطين. في داخل كل سوق من هذه الأسواق هناك نماذج مختلفة أخرى، فهناك في سوق العمالة الأجنبية نجد العمالة الرجالية والعمالة النسائية، وهناك عمالة مهنية محترفة، وعمالة عادية، وعمالة منزلية، كل هذا تشرف عليه وتنظمه وزارة العمل. نظرا لهذه التعددية والتنوع الواسع في هذه السوق، فإن وزارة العمل تواجه مشكلات لا حصر لها من أجل تنظيمها ومراقبتها، ولعل ما شهدته سوق العمالة المنزلية النسائية من مشكلات خلال السنوات الماضية هو الذي دفع وزارة العمل أخيرا إلى إصدار جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين وتطوير سوق العمالة المنزلية، شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام، وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن، وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية، وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة، وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة مع الدول. ومع أن الجميع متفق تماما مع هذه الخطوة من وزارة العمل، لكن السؤال الملح علينا هو السبب وراء تأخرها كل هذه السنوات، ولماذا تنبهت وزارة العمل إلى الفوضى العارمة التي أصابت سوق العمالة المنزلية؟

يصل حجم سوق العمالة المنزلية في المملكة إلى ما يقرب من مليار ريال، وقد واجهت هذه السوق طفرات سعرية خلال السنوات العشر الماضية ومشكلات كثيرة أدت إلى توقف عدد من الدول عن السماح باستقدام العمال لهذا القطاع، وتفاوتت الأسباب فهناك من كان يقول إن المشكلة كانت تصب في عدم وجود تنظيم واضح لخدم المنازل، مع أن نظام العمل الصادر عام 1426هـ، أقر بأن على وزارة العمل إعداد هذه اللائحة، إلا أن ذلك لم يحدث سابقا، ما أدى إلى وجود فراغ تنظيمي أدى إلى تصعيد إعلامي للمشكلات. البعض كان يعتقد أن هناك سوق سوداء للعمالة المنزلية نشطت بين الدول التي يتم الاستقدام منها إلى المملكة، وهو تلاعب وصل إلى تعطيل السوق النظامية ورفع الأسعار الاحتكارية في السوداء، ومرة أخرى يظهر عدم وجود جهة نظامية يوكل إليها الأمر كأحد أهم الأسباب. وقد ظهرت لجنة الاستقدام في الغرف التجارية كلاعب وسيط بدلا عن الجهة النظامية، ولكن نظرا لوجود تعارض واضح في المصالح فقد افتقدت هذه اللجنة المصداقية مع تفاقم المشكلات وانتهت بتقديم استقالتها قبل مدة وجيزة، مع مطالب واسعة بالتحقيق مع أعضاء اللجنة.

كيف يتطور القضاء في ظل الظروف الواقعية؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962184.html

د. عبد اللطيف القرني

من الأمور المهمة في تطوير القضاء عدم وجود بيئة تطوير مستدامة يبنى أولها على آخرها، بحيث تظهر نتائجها الفعالة بعد وقت من الزمن، والسبب عدم وجود برامج خطط واقعية دقيقة، والفرق بين الواقعية وغيرها هو أن الواقعية تنطلق من المكونات الموجودة وبالتالي يمكن تطبيقها لأنها متجانسة مع الواقع والعرف الإداري والنسيج الاجتماعي، ومع افتراض وجود هذه الخطط الواقعية تبقى إشكالية تغير القيادات الإدارية بين فترة وأخرى لطبيعة العمل الإداري سببا أيضا لعدم استقرار التطوير وصعود أدائه، بل على العكس غالبا تبدأ الخطط الجديدة مع القيادة الإدارية خاصة مع تغير الطاقم البشري واختلاف أنماطه الفكرية والعملية وتغير ميزان الأولويات والاهتمامات.

وهكذا يدور التطوير في حلقة إدارية ومتغيرة، وهذا يجعل الخروج من هذا المأزق يحتاج إلى حل جذري ونوعي ويكون من طبيعته مستداما بحيث لا يخضع لمتغيرات الأنماط الإدارية وأسلوبها المتغير في الإدارة القضائية، ومن خلال واقع خبرة وتأمل وجدت أن دخول الخصخصة في عمل الإجراءات القضائية حل نوعي وجذري وسيسهم في تخفيف العبء على القيادة القضائية لكي تتفرغ للتطوير الموضوعي، والمساهمة في مشاريع تقنين القضاء وتطوير القاضي المتخصص، والاقتراح الذي أقدمه يكون من خلال إنشاء شركتين وفق ما يلي:

1 - شركة عدل للبيانات:

ومهمتها باختصار: تسلم القضية وتسجيلها وإحالتها إلى المكتب القضائي مع متابعة عرضها على القاضي وفق نظام معلوماتي وكتابة تقارير معلوماتية عن كل جلسة محفوظة في الشبكة المعلوماتية، وبعد الحكم فيها يتم إرسالها إلى محكمة الاستئناف ومتابعة جدولة عرضها على قضاة الاستئناف وفي النهاية يتم تسليمها للأطراف، ومن مهامها أيضا:

- تكوين قاعدة بيانات مشتركة عن معلومات أطراف الدعوى وعناوين الأفراد وربط ذلك بين المحاكم بأنواعها واللجان شبه القضائية، وأيضا تولي تقنية المعلومات والأرشفة الإلكترونية.
- توزيع مراكز للشركة داخل المدينة وفي المحافظات ومهمتها تسلم القضايا وإرسالها إلى المحكمة حسب مقدم الطلب وكذلك تسليم الأحكام وإجراءات التبليغ، وممكن في مرحلة متقدمة يكون التسلم والتسليم إلكترونيا لحظة اعتماد التوقيع الإلكتروني.
- متابعة التشغيل والصيانة المتعلقة بالتقنية والتشغيل الذاتي ورفع مستوى جودتها بشكل يليق بالسلطة القضائية ورصد الملحوظات ومعالجتها من خلال إدارات متابعة منتشرة في المحاكم ومتابعة كافة التجهيزات المساندة.
- توفير بيئة الترافع إلكترونيا في المحاكم وبعض الأجهزة الحكومية مثل السجون وغيرها.
- وضع مؤشرات رقمية لكافة الإدارات وإعداد التقارير الإحصائية.
- الربط الإلكتروني بين المحاكم ومتابعة إرسال القضايا والمعاملات بين المحاكم.
- المشاركة في الاجتماعات لكافة إدارات المحاكم، ويكون لكل محكمة إدارة من قبل الشركة معنية بالتنسيق مع القضاة.
- تعيين كفاءات برواتب مميزة ونشرهم في المحاكم وإيجاد بيئة تنافسية، وإعادة هيكلة الكادر الوظيفي للموظفين وتسكينهم درجات مناسبة وتدريبهم ومحاسبتهم على التقصير وقياس مدى تكدس الموظفين في إدارات معينة وعدم وجود إنتاجية في العمل.
- الاستثمار الداخلي من خلال إجراء كافة التعاقدات لتشغيل بعض المواقع داخل المحكمة مثل أماكن للتصوير والطباعة وأيضا أماكن للقهوة والمطاعم الخفيفة، بحيث تكون المحاكم بيئة ممتعة للعمل والانتظار وتوفير كافة الخدمات للمراجعين.

2 - شركة عدل للمباني:

ومهمة هذه الشركة وضع خطط المباني ودراسة احتياجات المناطق والمحافظات ورسم التصاميم الإنشائية المناسبة لكل محكمة والمرافق المساندة لها والإشراف عليها والبدء في مشاريع المباني ومتابعة تنفيذها خلال مدة وجيزة، شاملا تقديم جميع الخدمات ابتداء من الخدمات الاستشارية والإدارية، مرورا بصيانة المباني والترميم والتجهيز والتأثيث المتعلق بالمباني وانتهاء بالتأجير والاستئجار وشراء المباني حال توافر الفرص.

وتكون هاتان الشركتان مملوكتين لصندوق الاستثمارات العامة أو أي ذراع مالية للدولة، وممكن إدخال بعض الشركات فيها، ولكن يكون عملها وفق آلية الشركاتBusiness Model وهي الشركات التي لا تستهدف الربح المادي إنما الخدمة الاجتماعية العالية (شركات غير الربحية- النفع العام)، وإنما تتغيا تحقيق أغراض مهنية تعود بالنفع العام على المجتمع.
وتأخذ الشركتان حكم المرفق العام، لأن القضاء استقر على أن المرفق العام هو كل نشاط تقوم به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد تلبية الاحتياج الاجتماعي. ولا شك أن خدمة العدل هي أهم خدمة وعليها تقوم الدول وبها تستمر، ويمكن لنا أن نقيس مستوى تغير الخدمات المقدمة في وزارة الداخلية من خلال الجوازات والأحوال المدنية وكيف أن شركة (علم) قامت بتغييرات هيكلية في مستوى الخدمة والجودة وارتفاع رضا الجمهور عنها، ولعل القارئ الكريم لمس ذلك من خلال تغير العمل في جوازات المطار وكذلك مراكز الأحوال المدنية وكذلك شركة ثقة في وزارة التجارة وأيضا التشغيل الذاتي في قطاعات الصحة.
إن إنشاء شركات تعنى بالقطاع القضائي ستكون لها إسهامات كبيرة في مستوى الخدمة القضائية في فترة وجيزة ويبقى على القيادة القضائية التفرغ للنواحي الموضوعية والاهتمام بمكتب القاضي من خلال تعيين مستشارين وكفاءات بالتعاون مع الشركة المتخصصة وتخلص القاضي من العمل الإداري، ولن تتغير الخدمات بعد تغير القيادة القضائية لكون الاستراتيجية للشركات ستكون حاضرة مع كل قيادة قضائية، وإن كان هناك تغير فسيكون محدودا، ولن يؤثر في النمط العام في تقديم الخدمة، وربما سيكون إلى الأفضل في بحث رفع مستوى الخدمة من الإدارة بالجودة الشاملة وتقويم الأداء للشركات.
وأختم كلامي للقيادة القضائية -وفقهم الله- بهذه العبارة "إن تسهيل الإجراءات وسلامتها ورفع مستواها يوازي في الأهمية النتيجة النهائية للقضية التي يتم البت فيها سلبا أو إيجابا، فالمراجع سيكون ضميره أكثر رضا حال توافر الخدمة العالية، وإن كان خسر القضية التي جاء للمحكمة من أجلها، والعكس كذلك، فلو تأخرت العدالة ولم تكن الإجراءات سليمة ومستواها غير جيد فسيكون المراجع غير راض، وإن كانت النتيجة النهائية للقضية حسمت لمصلحته".

30 ٪ شهادات طبية مزورة.. ارفقوا بصحة المواطن!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053291

عالية الشلهوب

كشفت الهيئة السعودية للتخصصات الطبية هذا الاسبوع في تقرير حديث لها عن ضبط اكثر من ثلاثة الاف شهادة طبية وهمية او مزورة لأشخاص يمارسون مهنة الطب والتمريض في مستشفيات المملكة ٣٠٪ منهم يعملون في مستشفيات حكومية، في الحقيقة هذا الخبر وقع كالصاعقة لانه يحكي قصة استهتار بصحة المواطن، وعادت الهيئة مجددا لتؤكد ان هذه الارقام هي من بداية عمل الهيئة وليست ارقاما تخص عام ٢٠١٤م فقط كما تداول في التقرير، وان عددا منهم ممنوعون عن العمل في مستشفيات دول مجلس التعاون.
ووجدوا ترحيبا بالغا ورواتب مجزية في مستشفياتنا بمباركة مسؤولي وزارة الصحة المعنيين باختيار الاطباء، الخبر يثير العديد من التساؤلات الجوهرية، هل الى هذا الحد الحياة رخيصة لكي يعبث بها؟ الم نتعض من الاخطاء الطبية التي راح ضحيتها العديد من الابرياء؟ الا يوجد مسؤول في قطاع الصحة ينقذ هذا الوضع المؤسف؟ الدولة لم تقصر وانفقت اكبر ميزانية على مدى الاعوام السابقة لتحسين مستوى الصحة والرقي بخدماتها واخذت على عاتقها هذا القطاع وتغير الوزراء من وزير لاخر وبقيت كفاءة ومسؤولية اختيار المهن الطبية محلك سر، وكل عام نتفاجأ بقضية صحية جديدة، ان أمر اكتشاف هذه الشهادات المزورة والوهمية يجب الا يمر مرور الكرام.
يجب تشكيل لجنة عاجلة لتقصي الحقيقة وايقاع الجزاء الرادع بمن كان وراءها، فصحة المواطن مقدسة يجب الا تمس من كائن من كان، والوزير الجديد خالد الفالح الذي جاء من ارامكو يحمل أملا كبيرا بتحسين خدمات الصحة نوجه له هذه

الرسالة بأن يبدأ بمكامن الخلل الخفي في هذه الوزارة التي اصبحت مستعصية وتحتاج الى بحث عميق في مفاصل الوكالات والادارات وتغيير المسؤولين بكفاءات واعدة، فلا المواطن ولا الوطن مستعد ان يسمع مثل هذه الاخبار المسيئة للوزارة والدولة في آن واحد في عهد سلمان الحزم والامل والخير لهذه البلاد.

حقوق الإنسان فى العالم

الرياض
www.Alriyadh.com

مجلس وزراء العدل العرب يناقش تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962192.html

«الاقتصادية» من الرياض
يرأس الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل الرئيس الفخري لمجلس وزراء العدل العرب رئيس المكتب التنفيذي اليوم، اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب الـ56 في جدة.
وسيناقش الوزراء تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب وآلية التعاون القضائي العربي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يناقش المكتب التنفيذي ضمن أعماله توحيد عدد من التشريعات العربية التي تتضمن مشروع البروتوكول العربي لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن آليات الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ومشروع القانون العربي لحماية الملكية الفكرية، ومشروع القانون العربي الاسترشادي للاستثمار، ومناقشة مشروع برتوكول مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح، واتفاقية تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، ومكافحة الاتجار فيها، ومشروع الاتفاقية العربية لمنع استنساخ البشر, ومناقشة حماية حقوق ذوي الإعاقة، وتوحيد التشريعات العربية حيال مشروع قانون بحري استرشادي، إضافة إلى مناقشة مشروع إنشاء دوائر قضائية بحرية متخصصة. ويتضمن جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، عديدا من الاقتراحات التي تخص إنشاء مشروع قانون عربي استرشادي بشأن مساعدة ضحايا أعمال الإرهاب واستحداث آلية عربية موحدة لضمان تنفيذ الاتفاقيات العربية، والتحقق من مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذها, ومناقشة تطوير المجلة العربية للفقه والقضاء، وأنشطة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، إضافة إلى المداولات حيال ما يستجد من أعمال يقترحها الوزراء ضمن اجتماع المكتب التنفيذي.

كاريكاتير

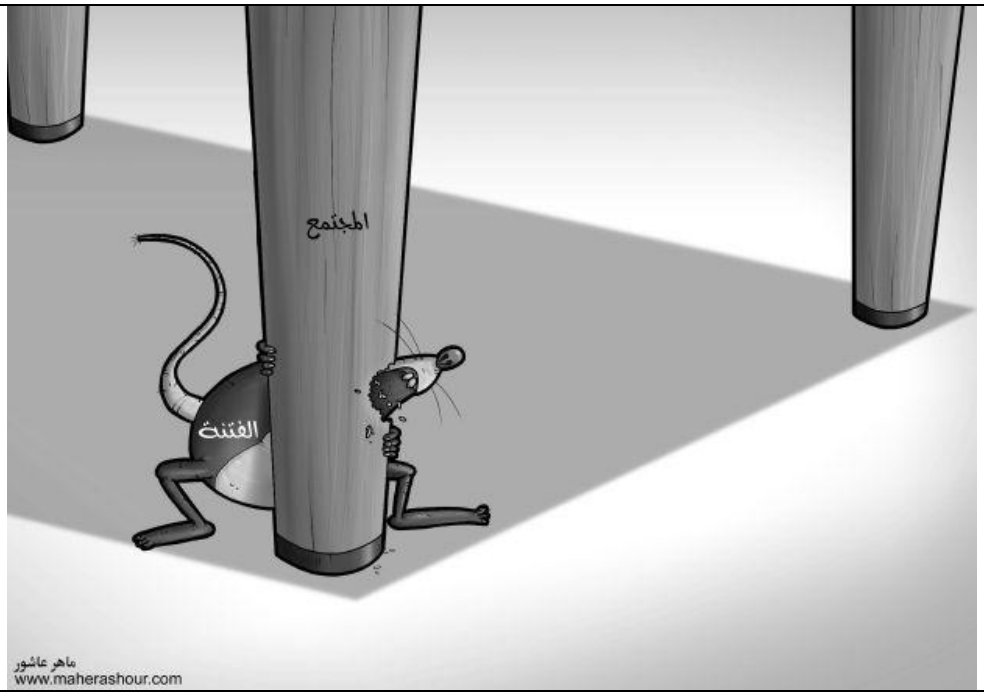

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6330